تاريخ الإرسال: 2017/06/03 تاريخ القبول: 2018/08/01 تاريخ النشر: 2018/08/17

دور السياسة في ترسيخ القيّم في الدول والمجتمعات المعاصرة

الكاتب: ابرادشة فريد

جامعة المسيلة

البريد الإلكتروني: bradchafarid80@yahoo.com

الملخص:

تتطرق هذه الورقة البحثية الى مسألة جد معقدة في تاريخ المجتمعات والدول، لاسيما المجتمعات المعاصرة التي صار يطلق عليها تسمية مجتمعات ما بعد الحداثة، هذه الدراسة التي من خلالها سنعرج على الدور الحساس الذي تلعبه السياسة العامة للدولة بهدف ترسيخ القيّم و لتحقيق مجموعة من الأهداف والاستراتيجيات التي تعتبر أكثر من ضرورة في واقعنا المعاصر وبهدف بناء مفهوم للدولة المتماسكة ذات المجتمع المتجانس، وقد صار واضحا وجليا جدية هذا الدور الذي تلعبه تلك القيّم في حياة الأمم حتى أصبحت بمثابة الماء للكائن الحي لا يعيش ولا يحيا إلاّ به، ولهذا فإنّ الأمم التي لا قيّم لها لا حاضر ولا مستقبل لها، وهي معرضة للذوبان في ثقافة وقيّم الآخر الذي سوف يعمل بكل جهد على طمس هويتها وتاريخها مثلما حاول المستعمر أن يفعل ذلك مع جميع الشعوب التي وقعت في شباكه في يوم من الأيام، بل ومازالت هذه الظاهرة مستمرة حتى بعد الاستقلال والى يومنا الحالي.

الكلمات المفتاحية: القيّم؛ السياسة القيمية؛ القيّم في المجتمع؛ الدولة والقيّم

Résumé :

A travers ce document nous Surveillons la recherche sur une question très compliquée soit dans l'histoire des sociétés ou des États, en particulier les sociétés contemporaines,(les communautés post-modernisme), nous allons concentrée dans cet article sur le rôle de la politique de l'état qui établit les valeurs pour renforcer le concept d'état et société cohérent, est homogènes, ces valeurs qui joue un rôle très important dans la vie des nations. Tous simplement les valeurs se sont le passé, le présent et aussi le future, ses valeurs que les colonialistes vont travailler à brouiller l'identité et les histoire des peuples non développés, mais malheureusement à ce jour le phénomène est toujours en cours, même après l'indépendance politique.

مقدمة

إنّ الدول في عالمنا المعاصر وفي إطار رسم سياساتها العامة، صارت تسعى الى تدعيم ونشر قيّمها على أوسع نطاق ممكن، بحيث أنّ هذا النطاق الواسع لم يعد يشمل المجال المحلي أو الوطني فحسب، بل تعداه الى المجال الإقليمي و العالمي كذلك، ولذلك فليس غريبا أن تقوم أمريكا اليوم أو غيرها من الدول العظمى بترويج مذاهبها وفلسفاتها وقيّمها، وحتى أديانها في شتى أنحاء المعمورة، عن طريق مجموعة هائلة من وسائل الإعلام و الاتصال، بحيث تخصص ميزانيات ضخمة تفوق حتى ميزانيات الدول في حد ذاتها، ولأنّ التاريخ البشري دائما يشير الى حوادث وسياسات مشابهة لهذه التي يقوم بها الطرف المسيطر على التفاعلات الدولية، في إطار الدورة الحضارية التي تجعل من الطرف الأقوى دائما يسعى الى فرض منطقه مهما كانت وسائله المستعملة، كون هذا الأمر ليس بالجديد، فهو ديدن جميع الإمبراطوريات الغابرة، التي تضرب بجذورها في عمق التاريخ الإنساني والعالمي، كاليونان والرومان ثم بعدهم المسلمون والعثمانيون و الأوربيون منذ عصر النهضة، و ما تقوم عليه السياسة الأمريكية اليوم لهو أكبر دليل على مصداقية هذا المنحى، كل هذا يجب أن يعتبر أمرا منطقيا في إطار التداول العالمي على قمة الهرم، يقول الله عزّ وجل: " إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ. " (آل عمران، الآية 140)

كما يجب علينا أن نكون منطقيين في أفكارنا ومناهجنا، ولا ندع التسرب العاطفي والذاتية تطغى على أعمالنا العلمية، وذلك من خلال معالجة الإشكال الكبير الذي من خلاله ندرك ما يحدث على مستوى السياسة الدولية، وفي مقدمتها ما يحدث من ممارسات عالمية غير متوافقة ولا منسجمة مع قيّمنا ولا عاداتنا ولا تقاليدنا وأعرافنا ولا حتى مع شرعنا الإسلامي، قد الإشكال هنا بسيط في صياغته ولكنه معقد في شرحه وتحليله، هذا التعقيد هو عبارة عن إشكالية في قالب فرضية واقعية ممارسة في سياسات الدول، بل و تمارس من طرف كل الدول ومفادها : هل كان المسلمون أو غيرهم من الدول النامية والمتخلفة في حال كانوا بحجم قوة عالمية كأمريكا أو روسيا أو الاتحاد الأوربي أو الصين سيكتفون بالتقوقع وراء جدرانهم (حدودهم) أم أنهم سيسعون إلى فرض منطقهم وسياستهم وبالتحديد نشر قيّمهم في دول الجوار وربما على نطاق العالم أجمع، كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية اليوم؟.

لقد أدركت الأمم القوية في عالم الاتصالات المعقد أنّ هذه القرية العالمية الصغيرة قُلبت فيها المفاهيم، وانتشرت فيها ما يشبه الثورة الثقافية، هذه الثورة التي أكدت على أنّ زمن القوة العسكرية قد ولّى الى غير رجعة، وحلّت مكان تلك الدبلوماسية العسكرية الصلبة، دبلوماسية من نوع آخر؛ إنها الدبلوماسية المرنة أو الناعمة، هذه التي يسميها علماء السياسة والإستراتيجية بالدبلوماسية الثقافية، والتي تؤسس لنظام جديد في مجال جديد و بدون أية خسائر من خلال نشر نمط معين داخل دول مقصودة بعينها ومستهدفة بتلك البرامج استهدافا خطيرا، ولهذا فإن مسألة نشر القيّم تعتبر من المسائل المعقدة جدا ، لأنها بكل بساطة وللأسف أكبر من سلاح العسكر الفتاك، فهي لا تستهدف السيطرة على الأجساد، وإنما هدفها الهيمنة على الأرواح، وبالتالي إيجاد أناس جدد أقل ما يمكن أن يُطلق عليهم مصطلح العبيد الجدد، الذين ينصهرون في بوتقة الآخر فتختفي حضارتهم وأعراقهم ودياناتهم الى غير رجعة...الخ .

وإنّ هذا الأمر قد صار مجسدا في أولادنا وشوارعنا ومساكننا وأنماط عيشنا، وكأنك ترى مقلدا الى درجة المماثلة، وقد صدق ابن خلدون حينما قال في مقدمته الشهيرة، المغلوب مولع باقتداء الغالب في شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وعوائده، والسبب في ذلك أنّ النفس أبدا تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إليه . (ابن خلدون، 2004، ص 161) ولذلك تجدنا دائما كعرب ومسلمين حينما نضرب مثالا عن التقدم والازدهار أو العدالة وغيرها من القيم الايجابية نقول يحدث هذا في فرنسا، أمريكا، ألمانيا...الخ، ومؤخرا عندما بدأت الشعوب والحكومات الآسيوية تستيقظ من سباتها تحولنا في بعض من أمثالنا إلى أمثلة عن الصين واليابان وماليزيا ... الخ.

إنّ هذه القيّم التي تسعى الدول والأنظمة والمجتمعات في عالمنا المعاصر، وباستماتة في سبيل نشرها وتدعيمها وترسيخها، على غرار ما حدث مع تجربة المعسكرين الشرقي والغربي في إطار الحرب الباردة 1945 ـ 1989، لهي أكبر دليل على الحرب الجديدة التي تستهدف القيّم والأيديولوجيا والعقائد، فقد حاول كل منهما وبكل ما أوتي من قوة وجهد ومال ووسائل ومناورات وإمكانيات متنوعة عسكرية ولوجيستية... الخ، أن ينشر مذهبه وفلسفته وقيّمه، حتى وإن اقتضت الضرورة أن يتربص كل منهما أمام عقر دار الآخر، مثل أزمة الصواريخ في كوبا وكذلك التواجد الغربي والأمريكي بالتحديد في كوريا الجنوبية واليابان والعديد من

دول أوربا الشرقية المتاخمة للحدود مع السوفيات الذين استطاعوا استقطابها أيديولوجيا قبل وصول الأمريكان إليها.

كذلك الصين هذا العملاق الذي كان نائما ثم استيقظ كمارد لا يستطيع أحد أن يوقف زحفه، إذ منذ وفاة الزعيم الصيني ماو تسي تونغ، غيّرت الصين من استراتيجيتها المنغلقة على ذاتها الى سياسة منفتحة ومتكيّفة مع مختلف المتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي، فالصين صاحبة التاريخ العريق ليست كباقي الحضارات التي تلاشت، فهي حضارة مستمرة لأكثر من 4000 سنة دون انقطاع، كما أنها أشبه بالحضارة اليونانية التي حاول الرومان أن ينشروا قيّمهم فيها فتأثروا بكل من الفلسفة والثقافة الإغريقيتين فصاروا عبيدا للفكر اليوناني، ولهذا فالصين حينما خرجت عام 1978 من سياسة الانغلاق الى الانفتاح، اعتقد المتتبعون أنها سوف تذوب وتتصهر في حضارات الغرب. (ريحان، 2012، ص 29.) ولكن ما حدث هو تأثر الحضارات الأخرى بالفكر والثقافة الصينية، وصارت العادات والتقاليد والمطابخ الصينية وأنواع الرياضة المختلفة تمارس في كل الدول، بل ولقد غزت السلع والمنتجات الصينية كل الأسواق الغربية بما فيها أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الآونة الأخيرة قامت الصين بإنجاز مشروع إعلامي ضخم مكون من العديد من القنوات التلفزيونية التي تنشر الثقافة والفكر والعادات والتقاليد الصينية، وهي موجهة الى العديد من الأمم و بلغات العالم المختلفة .

لقد ركزت الأمم التي تريد الريادة ومنذ فجر التاريخ على برامج السياسة التعليمية التي غالبا ما تستهدف النواحي التربوية والقيمية، من خلال نشر الثقافة والقيّم والعادات والتقاليد التي تتلائم ومعتقدات الدولة، ولذلك فإنّ أي نظام سياسي تجده عبر خبرائه يقوم بالتخطيط لتلك الغاية، ولذلك يصطلح عليها تسمية سياسة تعليمية، فهي تدبير لاستشراف المستقبل ولغزو العقول في عالم ما بعد الحداثة، وبالعلم تنشر الأخلاق والقيم والعادات والتقاليد وبالعلم تكون القمة، حتى أنّ فوكوياما حينما تحدث عن فكرة الثيموس(الرضا عن الذات) والتي في اعتقاده قد وصل إليها الشعب الأمريكي وعرف معناها ومؤداها، فقد كان أساسها ومنطلقها الأول، هو تحكمهم في العلم والمعرفة، هذه المعرفة التي تضع الأمة التي تهتم بها فوق الأمم وهو ما تعيشه الدولة التي تنبأ لها فوكوياما وغيرها من دول العالم المتقدم كل حسب ترتيبه في سلم القوة الدولي. (فوكوياما، 1993، ص وص 114 و 165)

الإشكالية:

سننطلق في هذه الدراسة بغرض بناء هذا البحث من الإشكال الآتي: **كيف يمكن أن تساهم السياسة التي ترسمها الدولة في ترسيخ القيّم valeurs على نطاقيها الداخلي والخارجي؟ وهل تعتبر القيّم حقيقة سفيرا ودبلوماسيا لسياسة الدولة في الخارج و في المجتمعات المعاصرة التي نسميها مجتمعات ما بعد الحداثة ؟.**

وبغرض تحليل هذه الإشكالية سوف نتطرق في بداية البحث إلى الإطار المفاهيمي من خلال تعريف المصطلحات الواردة في العنوان، ثم تحديد العلاقة بينها، لنصل في نهاية البحث الى التطرق الى أهم الأهداف والغايات والوظائف التي تجعل السياسة العامة في البلاد ترسخ القيّم التي تكون أولا وقبل كل شيء بمثابة الماضي والحاضر والمستقبل المشرق الذي تنشده الدولة الحديثة في سياساتها وتعاملاتها مع باقي فواعل المجتمع الدولي.

أولا . تعريف السياسة:

تعرف السياسة في القواميس العربية على أنها: العبارة المشتقة من الفعل ساس يسوس سياسة، وهي من الرياسة، وساس الأمر يعني قام به، والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه، ولذلك يجب أن يسوس أمر الناس رجل حكيم يضع الأمور مواضعها، وساس وسيس عليه بمعنى أدّب وأُدب والشاةُ تُساس سَوسا، وسُست الرعية سياسة بمعنى أمرتها ونهيتها.(الفيروزابادي، 2012، ص 712)

بهذا المعنى فإنّ كل من يقوم بمهمة لإصلاح غيره يسمى سائس، أو مدبرا لأمر من يقوم على خدمتهم، بل و كل إنسان في هذا العالم حينما يقوم بعمل يحتاج إليه غيره هو في الواقع سياسة لأمر غيره، كما قد يتعدى الأمر الى أكثر من ذلك حينما نقول برأي من يرى بأنّ الأكل سياسة والشرب سياسة وصناعة الدواء سياسة والطب وعلاج الناس سياسة، وركوب الخيل سياسة والدخول الى المساجد والبيوت والنوادي الرياضية والعلمية كلها تحتاج الى سياسة، والتدريس سياسة والعمل سياسة وتقديم الخدمة للمواطنين سياسة والاستماع لانشغالاتهم سياسة، والصبر على مطالبهم وأذاهم سياسة، إذن فكل ما يقوم به الإنسان إذا كان في صالح المجتمع ومتضمنا لكل معاني الإنسانية والخير هو سياسة، وكل ما خالف ذلك هو فوضى وفساد وسوء طوية. ولهذا يمكننا أن نقول أنّ جميع أمورنا وممارساتنا وعلاقاتنا تحتاج الى سياسة.

يرى الإمام أبو حامد الغزالي في وصفه للسياسة بأنها أشرف العلوم على الإطلاق، كيف لا وهي التي قامت من أجل الصالح البشري، وهي التي تهتم بدراسة سلوكه والاعتناء بشؤون الحكم والخلافة بما يصلح حال الراعي والرعية في آن واحد، وهذا هو رأي عموم علماء الإسلام وحتى الغرب، باستثناء أصحاب الطرح الفوضوي في فكرة الفوضى البناءة التي مازالت مجرد افتراضات غير مبرهن عليها. قال الإمام الغزالي تقديراً منه للسياسة أن«السياسة» «مما لا يقوم العالم إلا به» وأنها «أشرف العلوم» لشرف موضوعها، وسمو غاياتها. (الدريني، موقع الكتروني http://www.feqhweb.com/vb/t3550.html)

يرى شيخ الإسلام عبد الحليم ابن تيمية في مؤلفه السياسي بامتياز:" **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**" أنّ السياسة وتدبير شؤون الحكم هي أعظم وظيفة يقوم بها الحاكم لأنّ من خلالها يتم حفظ النفس البشرية من الهلاك والزيغ والدمار. ولذلك فقد انتشر لدى علماء الإسلام منذ بداية الدعوة الإسلامية أنّ الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، وهذا هو رأي عبد الرحمان ابن خلدون كذلك، حيث يقول" **فما لم يكن الحاكم الوازع، أفضى ذلك الى الهرج المؤذن بهلاك البشر وانقطاعهم؛ مع أنّ حفظ النوع من مقاصد الشرع الضرورية...**".(ابن خلدون، 2004، ص ص 204 . 205)

فالإنسان بطبيعته بصري فهو يخاف مما يراه أكثر مما يسمعه، ولذلك قال الله عز وجل بشأن قوم يونس بعد بسم الله الرحمان الرحيم: " لولا كانت قرية ءامنت فنفعها إيمانها إلاّ قوم يونس لمّا ءامنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا ومتّعناهم إلى حين "(سورة يونس،الآية 98)، وقد جاء في تفسير ابن كثير أنه لم توجد قرية آمنت بكاملها بنبيهم ممن سلف من القرى إلاّ قوم يونس وهو من أهل نينوى، وما كان إيمانهم إلاّ خوفا من وصول العذاب الذي أنذرهم به رسولهم، بعدما عاينوا أسبابه في السماء. (ابن كثير، 2002، ص ص 1450 . 1451) أي رأوه رأي العين لاسيما وأنّ يونس عليه السلام قد دعاهم زمنا طويلا فلما طال الأمد وهم يكذبونه خرج من تلك القرية ووعدهم حلول العذاب بعد ثلاث ، فلما تحققوا من نزول العذاب بهم أمنوا.(ابن كثير، قصص القرآن، 2002، ص ص 224 . 225.) وعبارة عاينوا عند العرب أي رأوه رأي العين كما في القواميس العربية أي لزم الشيء بعينه رآه عيانا. (الهواري، د س ن، ص 1162).

أما العلامة ابن عقل الفقيه الحنبلي فقد عرّف السياسة بأنها ما قرّب الناس من الصلاح وأبعدهم عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل بها الوحي، لأنّ لكل

عصر مستجدات وطوارئ لم تكن فيمن قبلهم،بينما حصر الماوردي السياسة في الرعاية والتدبير والتي يعتبر هدفها الأساسي في تحقيق صلاح البلاد والعباد، سواء حاكمين أو محكومين، ولن تستقيم أمور بلد أو أمة إلاّ إذا كانت تساس وفق سياسة رشيدة وعقلانية . (عبد النور، 2007، ص ص 7 . 8)

بينما يعتبر شهاب الدين أحمد بن أبي الربيع 218 . 272 هـ الموافق لـ: 833 . 885 مصاحب مؤلف : " **سلوك المالك في تدبير الممالك** "، من بين السبّاقين للكتابة في علم السياسة، حيث أكدّ على أنّ كل أعمال الناس في حياتهم محتاجة إلى سياسة، بمعنى تدبير Disposalوأضاف بأنّ أساس النظام السياسي هو الملك والعدل والرعية والتدبير، فهذه العناصر الأربعة إذا توفرت سوف يتحقق العدل، ويبقى عنصر التدبير من بين أكثر العناصر ضرورية لإرساء وتمكين العناصر الثلاثة الأخرى، بحيث يعتبر ابن الربيع التدبير بأنه نوع من أنواع التحليل السلوكي للتنبؤ بالمستقبل والإعداد له ولن يكون هذا طبعا إلاّ عن طريق السياسة والحزم والعقل والعمارة وتقدير الأموال وحراسة الرعية وتدبير الجند وإعداد القوة. (بلرنب، د س ن، ص 194)

الملاحظ على التعريفات السابقة أنّها تتفق إجمالا على أنّ للسياسة دورا حساسا في حياة الأمم واستمرارها، فهي بمثابة الماء للكائنات الحية التي لا تستطيع الحياة والمقاومة دونه.

ثانيا . تعريف القيّم :

قبل الانطلاق في تحديد معنى القيّم لابد من التوضيح بأنّ القيم عندنا نحن العرب والمسلمين ليست نفسها التي في الغرب، بل أنّ الاختلاف يتعداه الى مصدر تلك القيّم وماذا تعني، فمثلا عند الغرب القيّم عموما ليس مصدرها الدين بالضرورة رغم وجود العديد من الكتاب الذين يصنفون القيّم بأن مصدرها الدين.وهو نفس الرأي الذي سبق إليه علماء الإسلام كالقرطبي وابن كثير وغيرهم كثير حين تحدثوا على فكرة أن الدين هو مصدر كل شيء بما في ذلك القيّم التي يتعلمها الإنسان ويتشربها من مؤسسته الدينية خاصة المسجد، وكذلك هناك اتفاق عام بين العلماء المسلمين على أنّ لفظ قيمة أو قيّم إنما تعني الناحية الايجابية، عكس الغرب الذي أدخل علينا فكرة أنّ هناك من القيم ما هو إيجابي وما هو سلبي، ولذلك تجد علماء من الغرب يعتبرون أن القيّم لها العديد من المصادر؛ كالمجتمع والأفراد والفلاسفة والمفكرون والأعراف التي تسود المجتمعات، بينما في عالمنا الإسلامي كل الممارسات

السلبية التي تدخل على المجتمع لا يمكن أن نطلق عليها قيّم سلبية، لأنها في الواقع لا تعدو أن تكون مجرد عادات أو سلوكيات بعيدة عن القيّم، لكن للآسف الكتابات الأكاديمية العربية الحديثة قد أدخلت علينا هذا التفكير المستحدث وصار منهجا. (بومعيزة، 2006، ص ص 143 .144).

ورد في المعجم الوسيط أنّ لفظ قيّم إنما هو في الأساس مشتق من المصدر قيمة، وتعني قيمة الشيء وقدره وثمنه، وقيمة المتاع ثمنه، وقيمة الإنسان طوله، أما جمعها فهي المصطلح قيّم، ويقال ما لفلان قيمة أي ما له من ثبات ودوام على الأمر، والقيّم من الرجال يعني السيّد، أو سائس الأمر ومن يتولى شؤون الذين يقوم عليهم، وبهذا الشكل فالحاكم أو الأمير أو الوالي أو رئيس البلدية أو رب البيت فهو قيّمُ الرعية التي يُسترعي عليها. (الهواري، د س ن، ص 1381)، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " **أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ** ..."متفق عليه.ومعنى الحديث كما قال العلماء: الراعي هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما قام عليه وما هو تحت نظره، ففيه أن كل من كان تحت نظره شيء فهو مطالب بالعدل فيه، والقيام بمصالحه في دينه ودنياه ومتعلقاته.

والقيّم اصطلاحا هي عبارة عن أحكام عقلية انفعالية توجهنا نحو رغباتنا واتجاهاتنا ومن دون أي شكوك، ... هذه القيّم يكتسبها ويتعلمها ويتشربها الفرد من والديه ومن المجتمع ومن المناهج التربوية والتعليمية، وهي التي تصبح فيما بعد المحرك الأساسي لسلوكياته، ولنا أمثلة كبيرة من مجتمعنا العربي والإسلامي تؤيد هذا الطرح، مثال ذلك طريقة تعامل المجتمع مع موضوع من الموضوعات أو طريقة الكلام، أو طريقة مصافحة الكبير ... الخ ، أما في الغرب فمصطلح قيّم مشتقة من الفعل اللاتيني Valeo والتي تعني أنا قوي وأنا في صحة جيدة، كما تدل على الشجاعة والبسالة في الحرب وفي المواقف، ولعل هذا الأمر مجسد واقعيا في المجتمعات العالمية، كون المجتمع أو الدولة التي تحافظ على قيّمها وترعاها كما يرعى الأب أبنائه، فإنها تكون دولة في صحة جيدة، وبقوة كبيرة لا تقهر، عكس المجتمعات أو الأشخاص الفاقدة لقيّمها فهي كمن كان يملك عقلا وفقده فهو لا يعرف لا بلده ولا مجتمعه ولا حتى بيته ...الخ. أما قاموس لاروس الفرنسي فقد قدم تعريفات متعددة لمصطلح القيّم، وعموما تعني قيمة الشيء أو ما يريده شخص ما أو قطعة أرض تضاعفت قيمتها بمعنى ثمنها. (LAROUSSE, 2001, p 440)

يُعتقد أن أول الكتابات الغربية التي تطرقت الى مصطلح القيّم هي المدرسة الألمانية، حيث استعمل الألمان ولأول مرة مصطلح القيمة wert بالمعنى الفلسفي ذلك بفضل كتابات الفيلسوف نيتشه Nietzsche الذي من خلاله انتشر هذا المصطلح في أوساط المفكرين، ومع بداية القرن العشرين أضحت نظريات القيمة كمنطلق فلسفي متداولة في ألمانيا بالخصوص وفي الغرب عموما، لكن بقي هذا الاهتمام بعيدا عن علماء الاجتماع والسياسة وغيرهم الذين اعتقدوا بأنّ مصطلح القيم هو ميدان محرم على الجميع إلاّ على الفلاسفة، ولهذا لم يدرجوا موضوع القيّم في المجال العلمي واعتبروه من الأمور الغائية. (بومعيزة، 2006، ص ص 140 . 141).

إذا نظرنا الى المجتمعات الأسيوية مثلا فإننا نجدها مازالت تحافظ على قيّمها وعاداتها وتقاليدها رغم التطور الذي بلغته، ورغم التطور التكنولوجي والاحتكاك الكبير بالغرب، إلاّ أنهم لم يفقدوا هويتهم ولا قيمهم، حتى أنّ رئيس الوزراء الياباني مازال يأكل على الأرض متربعا على قيّم وعادات أجداده، ورئيس وزراء الهند مازال يلبس اللباس الهندي التقليدي الذي يرجع الى ألاف السينين، كل هذا لم يضعف من موقفها على الساحة الدولية، بل بالعكس زادت مكانتها رفعة وتقدما بفضل تلك القيّم التي تعتبر حقيقة الروح داخل الجسد.

يجب أن ننتبه إلى حقيقة قد يغفل عنها الكثير ممن يتطرقون الى الإطار الايتيمولوجي للمصطلحات (تحديد المفاهيم) فعبارة قيّم هي عبارة متغيرة المعاني بحسب سياقها في الجملة وبحسب مجال أو ميدان العلم الذي نحن بصدد التطرق له، ففي الفرنسية مثلا إذا قلنا قيم المجتمع Les valeurs de la société فنعني بها فعلا القيّم كمتغير نفسي وسلوكي وإنساني وحضاري، أما إذا قلنا valeur d’un chose قيمة الشيء نعني ثمنه، ولهذا يجب علينا أن نستبين أولا وقبل كل شيء من سياق ومجال المصطلح الذي نحن بصدد التطرق له، فإن كان في الاقتصاد فهو يعني شيء وإن كان في السياسة أو علم الاجتماع فهو شيء آخر.

لقد قدم الدكتور: **السعيد بومعيزة** تعريفا إجرائيا للقيّم لا يقبل أي شك في أسبقيةالإسلام الى الاهتمام بموضوع القيّم، حيث يرى أنّ القيّم مصدرها الدين، ولذلك فهي إيجابية كلها ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون سلبية فهي أوامر منصوص عليها في الكتاب والسنة، ويتم تعلمها من مؤسسات التنشئة عند المسلمين؛ كالمسجد والمدرسة ، الأسرة ، ووسائل الإعلام، دور الثقافة والروضة ...الخ. وبالتالي فإنّ القيمة هي ذلك الاستعداد المعرفي والوجداني عند الشخص والجماعات تجاه الموضوعات والأشخاص.(بومعيزة، 2006، ص 154).

من غير المعقول أن تنتقد النصوص الإلهية عند المسلمين، وأما الذين يعتقدون بأنّ الغرب تطور لأن علماؤه انتقدوا الدين، فنقول لهم بأنّ النصوص التي انتقدها علماء الغرب هي في الأساس نصوص محرفة، وبالتالي هم لم ينتقدوا أحكاما إلهية وإنما انتقدوا نصوصا وضعية وضعها أشخاص مثل باقي البشر، كقضية صكوك الغفران وغيرها كثير، ولكن المقارنة هنا غير ممكنة التحقق لأنّ القرآن عند المسلمين حفظه الله من فوق من فوق سبع سموات يقول الله جلّ جلاله:" إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون "

ثالثا: السياسة والقيم: أي علاقة La politique et les valeurs : quel relation

إذا انطلقنا من أقوال العلماء لاسيما المسلمين منهم كأبي حامد الغزالي والجويني والماوردي وابن تيمية وابن خلدون وابن الأزرق... وغيرهم، فإنهم يعتبرون علم السياسة بمفهومه الحديث أحد أشرف العلوم على الإطلاق، لماذا ؟ ذلك لكونه العلم الذي يتطرق الى أعظم ما يمكن أن يمارسه الإنسان على وجه الأرض، وهو حفظ النفس البشرية، وحسب هؤلاء العلماء، بل وحتى من العديد من علماء وفقهاء الغرب فقضية الاستخلاف عند البشر ضرورية وأساس إلزامي لحياتهم وحفظا لنفوسهم من الهلاك و اعتقاداتهم وقيمهم من الزيغ والظلال .

وها هو توماس هوبز يقدم نظريته عن العقد الاجتماعي التي ينطلق فيها من ضرورة تعاقد الناس لوضع حاكم يحميهم من حالة الحرب العامة، التي سماها حرب الجميع ضد الجميع، ولهذا أكد على أنّ تنازل جميع الجماهير لصالح هذا الحاكم القوي (اللوفيثان أو التنين) حتى يوفر لهم الأمن والاستقرار، أما عدم تنصيب هذا الحاكم فإنّ حالة حرب الجميع ضد الجميع سوف تؤدي الى فناء الأمة جميعا. (شوفالييه، 2006، ص ص 226 . 233).

وبغرض حفظ النفس البشرية قال الله عز وجل: **" من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنّه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنّما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ولقد جاءتهم رسلنا بالبيّنات ثم إنّ كثيرا منهم بعد ذلك في الأرض لمُسرفون "** (سورة المائدة، الآية 32).

وبطبيعة الحال هذا الأمر العظيم والمتمثل في حفظ النفس لا يكون إلاّ بممارسة السياسة وتدبير ورعاية شؤون الحكم، هذه الرعاية التي لن تخرج بدورها عن مجموعة من القيّم أو الخصوصيات الثقافية والدينية التي تحدد وتنظم طبيعة العلاقات بين جميع أفراد المجتمع هذا من جهة وبين الأفراد والحكام من جهة أخرى، وعلى هذا فإنّ تلك القيّم التي يُوجدها النظام

السياسي، وفيما بعد يُقرها من خلال حكامه مهما كان الاختلاف في مناهجهم وطرق وأشكال حكوماتهم، المهم أنهم يسعون من خلالها إلى فرض القانون والنظام العام لحماية الأمة والمجتمع عموما.

وهذه القّيم في حقيقة الحال سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة بحكم أنّ منها ما هو من الأعراف التي يُتعارف عليه بين أفراد الأمة الواحدة، فالواجب على الجميع احترامها وعدم الخروج عنها وعن نصوصها، ، فالدستور البريطاني لمن لا يعلم هو عبارة عن مجموعة من الأعراف التي يتعارف عليها البريطانيون منذ القرون الغابرة، والمملكة العربية السعودية بدورها لا تمتلك دستورا وضعيا للحكم وإنما دستورها كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم كما أشار الى ذلك خادم الحرمين الشريفين فهد ابن عبد العزيز رحمه الله. (الجامي، 1993، ص 13).

إذن مما تقدم فالقيّم هي في حد ذاتها سياسة ولذلك نقول السياسة القيمية للدولة وأيضا السياسة القيمية للمجتمع، وكلما كانت هذه القيّم مزروعة ومتأصلة في ضمائر وأفكار وتصورات الأفراد أو المجتمعات كلما سهل تطبيقها وانتشارها، ولذلك فإنّ المجتمعات التي لا تعمل على زرع القيّم في أوساط أجيالها المتعاقبة بداية بالصغير قبل الكبير، فإنّه لا يسهل عليها فيما بعد تطبيق أي سياسة، وقد تتعرض مستقبلا لما يمكن أن نسميه: " **أزمة قيمية** " هذه الأزمة التي يمكن بدورها أن تعصف بكل ما تم بناؤه في الدولة، لأنّ خراب الدولة أو مرحلة أتيميا Atimia الدولة تبدأ بضعف وانحطاط هذه القيّم وليس العمران والبناء كما يعتقد البعض من الناس.(عبد الكافي، دس ن ، ص ص 23 . 24) لأنّ هذه الحالة لا تعني خراب العمران وتصدع المنشآت والهياكل فقط، وإنما الأساس في هذا المرض هو تصدع الأفكار وتعري القيم؛ كما تتعرى جذور الشجرة فتضعف ثم تسقط في نهاية المطاف وهذا هو حال الدولة التي تتعرض لهذه الأزمة القيمية، وربما هذا ما يوافق تحليلات ابن خلدون حول أعمار الدولة عندما تصل الى مرحلة الشيخوخة والهرم.

لقد تفطن فريق من الباحثين والعلماء التربويون الاستراليون إلى هذا السلاح الخطير الذي يمكن أن يشكل درعا واقيا ودعامة رئيسية وقوة إضافية لأي دولة في حال الاعتناء بهذا الجانب، إنه يتمثل في سلاح الإعلام و الذي من خلاله تتم عملية نشر التربية القيمية، وقد تجسدت هذه المسألة في برنامج علمي وأكاديمي متطور لترسيخ القيم عند مختلف المراحل التعليمية للطفل الاسترالي وذلك عن طريق توظيف وتسخير جهاز التلفزيون لخدمة هذا الغرض،

بحيث لاحظوا أنّ الأطفال قبل سن 6 سنوات، أي قبل دخولهم المدرسة يمكثون أمام شاشات التلفزيون لمئات أو ألاف الساعات، فقرروا أن يضعوا هؤلاء الأطفال تحت مجهر التجربة، وبدأ أصحاب هذه الفكرة في بث برنامج تلفزيوني تربوي وتعليمي وتثقيفي وقيمي في ذات الوقت، فلاحظوا بعد مدة من انطلاق برنامجهم الإمبريقي أن مجموعة كبيرة من المعلومات والسلوكيات صارت عادات و تصرفات في حياة وتعاملات هؤلاء الأطفال، كما أنّ المعلمين قد اكتشفوا ثمن هذه التجربة التي سهلت عليهم المهمة الى أبعد حد يمكن تصوره، طفل جاهز من كل النواحي، وصار الأطفال متمكنين في الكثير من النواحي بل وصاروا أكثر تحكما في الكثير من المعطيات حتى قبل دخول المدرسة. وربما هذا ما يحدث في الروضة وفي فترات التعليم التحضيري قبل الدخول للمرحلة الابتدائية في كل دول العالم التي تهدف الى الهيمنة والتفوق.

قال المفكر الجزائري مالك بن نبي لابد من التفريق بين السياسة والبوليتيك لأنّ السياسة علم والعلم يشجع على بناء وترسيخ القيّم الايجابية في المجتمع، أما البوليتيك فهو مناورة أو لغة خشب للاستهلاك الإعلامي، و غير علمية (تشجع المصالح واستمرار الوضع، فالسياسة هي في الواقع عملية استبطان للقيّم بينما البولتيك هو مجرد تحريك وتلاعب بالكلمات واستغلال للخطابات ونشر للديماغوجية. (بن نبي، 2012، ص 98).

ولهذا فليس مُهماً من أين تستقي الدولة البرامج التربوية والتعليمية المهم أن تكيّفها مع قيّمك مع عاداتك مع سلوكياتك، مع دينك والواقع هو أكبر برهان ودليل على صدق ما نقول، كم من البرامج الغربية التي تم استيرادها من طرف دول العالم الثالث، ولكنها وللأسف الشديد ما زادت البلاد إلاّ في تخلفا، فتدهور الواقع التعليمي، وأصبح الكبير والصغير يضربون الأمثلة بالجيل القديم في التعليم، طبعا هذا كله بسبب عدم تكييف تلك البرامج والوصفات مع ما بداخلنا من قيم وعادات وتقاليد وأعراف...الخ. لقد صدق فينا ما قاله أنصار مدرسة التبعية مجتمعات نمو التخلف The Under Développement Society هذه المجتمعات التي تزداد تخلفا بحكم اعتمادها على برامج ووصفات غير ملائمة لها، فهي كحال المريض بالسعال ويعطى له دواءً خاصا بالأعصاب، فكيف تنتظر منه أن يُشفى.

رابعا: السياسة كقيمة عليا لبناء نظام الحكم الرشيد

إذا أردنا الخوض في هذه المسألة، فإنّ هذا ما يمكن أن يقابل في عصرنا الحالي مجال رسم السياسة العامة والتي تعتبر فنا استراتيجيا لصناع القرار في الدولة، ومعناه التخطيط للمستقبل وكذلك الحاضر بناءا على المعطيات التي تضمنتها الأحداث الماضية أو بالأحرى تاريخ تلك الأمة، ويجب أن يكون التدبير فيها ذا بعد استراتيجي وطويل المدى مع ضرورة الاشتمال على كافة المجالات والنواحي؛ كالسياسة والاقتصاد والعمران والاجتماع والثقافة والدين والدفاع والمالية وحراسة الأمن والأرواح، وهذا طبعا ما تقوم الدول جميعا في هذه المعمورة بالاعتناء به غاية الاعتناء، بل وتخصص له علماء وباحثين ومستشارين من الطراز العالي.

لقد اتضح مما تقدم بأنّ الفكر العربي والإسلامي منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم قد تم الاهتمام والتكفل فيه بعلم السياسة حتى ولو لم يسمى بهذا الاسم، كالملك والخلافة والإمامة والرعاية وحراسة العمران، المهم أنه يهتم بشؤون الرعية لما يصلح أمورهم. أما الغرب فيرجع الفضل في ممارسة السياسة إلى العصر اليوناني خاصة مع الفلاسفة الثلاث سقراط ، أفلاطون وأرسطو، الثلاثي الذي أكدّ على ضرورة وجود جماعة سياسية متمثلة في الدولة المدنية التي من خلالها تتم عملية تأمين المنطلقات الفردية لجميع الأفراد المشكلين للمدينة، هذه المدينة التي تمثل بذلك الكائن الحي الكامل والذي لا تستقيم أموره وسياسته إلاّ إذا اهتم بتربية أفراده وتعليمهم النظام والفضيلة والأخلاق وكذلك ضبط النفس لتحقيق التوازن والأمن والاستقرار والازدهار الكامل لأمور المدينة، وهذا لا يتأتى دون وجود حاكم فيلسوف عالم ذو بصيرة بالأمور. " (بوللوى، 2008، ص 81).

بناءً على ما تقدم يمكن أن نقول بأنّ أفضل من يمارس مهام السياسة نظريا هو هذا الفيلسوف الحكيم، الذي يستطيع بما يملكه من مؤهلات فكرية وملكات فطرية وعلمية وتجارب أن يسوس أمر رعيته، ويأخذ بأيديها الى بر الأمان، وهذا طبعا عكس ما كانت تدعوا وتنادي به المدرسة السفسطائية التي دعمت الديمقراطية وحكومة الغوغاء واعتبرتها أحسن أنموذج للحكم والتسيير، رغم الانتقادات التي تعرضت لها.

أمّا علماء السياسة المعاصرون سواء كانوا عربا أو عجما فينطلقون من فكرة أنّ السياسة هي فن حكم المجتمعات الإنسانية، بمعنى تدبير شؤون الدولة أو المدينة، التي تتناول كل شؤون ومجالات الدولة والعلاقات بين الدول، وكذا التخطيط للأفراد والجماعات الهادفة الى تحقيق

أهداف محددة سلفا وفي مقدمتها الوصول الى السلطة، ولهذا هناك من يعرف السياسة من هذا المنطلق بأنها فن حكم الدولة، أو أنها علم حكم الدولة والمبادئ التي تقوم عليها الحكومات من خلال علاقتها بالمواطنين وبالدول والمجتمعات .

أكدّ **هارولد لاسويل** على أنّ السياسة يجب أن تُعنى بدراسة النفوذ وأصحاب النفوذ، أو دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ذلك النفوذ ولماذا وكيف ومتى وبأي ثمن وما هي الأهداف والآفاق المستقبلية المحتملة منه، وقبل كل هذا وذلك لصالح من تتشكل هذه السياسة ؟ (عبد النور، 2007، ص ص 10 . 11).

من هذا المنطلق توصل التيار الواقعي في علم السياسة الى اعتبار هذا العلم بمثابة علم دراسة علاقات القوة داخل الدولة عكس ما كانت تروج له المدرسة التقليدية في علم السياسة وبالتحديد الدراسات التي كانت تهتم بالقانون والفلسفة وإهمال الواقع الذي من خلاله يتم تفسير ما هو كائن. (فرج، 2007، ص ص 362 . 363). إنّ الواقعية كمدرسة مازالت المدرسة الأكثر علمية في تفسير الواقع والأحداث لأنها تبتعد عن التفسيرات السلوكية والقانونية التي كثيرا ما تخترق في إطار السياسة الدولية والتي تبنى أساسا على علاقة الكبير بالصغير، الغني بالفقير، العبد بالسيّد، القوي بالضعيف، المتبوع بالتابع...الخ.

يرى العلامة عبد الرحمان ابن خلدون أنّ من شروط منصب الرئاسة (الملك) مهما كان طبيعة النظام المتبع أربعة شروط في مقدمتها العلم ثم العدالة ثم الكفاية وأخيرا سلامة الحواس والأعضاء، وقد اختلف علماء الإسلام على الشرط الخامس النسب القرشي أما في أوربا فالمقصود به العائلة الملكية، المهم ومن دون خوض في جدل هذا الشرط على ضرورته من عدم ذلك، ولمسالة اشتراط العلم في مقدمة الشروط لأنه بالعلم تقاد الأمم، كما أنه بالعلم تنقاد الأمم الأخرى. (ابن خلدون، 2004، ص ص 206 . 207).

إذن فالمدرسة الإسلامية على سبيل المثال لا الحصر تشترط في شخص الحاكم مجموعة من الشروط لتحقق البيعة والتعيين، وطبعا لن يعرف ويدرك طبيعة هذه الشروط إلاّ من هم أهل لتولي هذه المهمة، وليست العامة هي التي تستطيع تجسيد هذا الدور، بل هم المستشارين والعلماء الذين يمثلون أهل الشورى والحل والعقد وهم بهذا خاصة الدولة وعلمائها (طبعا هذا ما هو متداول في برلمانات الغرب اليوم، فهي أشبه ما يكون بشورى في ثوب ديمقراطية مع الفرق الشاسع بين المصطلحين) ، فالوعي الذي تتمتع به تلك الشعوب تجعلها لا تختار لمن يمثلها إلاّ

العلماء، وبالتالي حينما يتشكل البرلمان في تلك الدول تجده عبارة عن كتلة كبيرة من العلماء والمختصين، ولهذا فحينما يناقشون قانونا أو برنامجا أو مصيرا معينا فالنتيجة تكون في قمة الجودة والصلاح، على العكس تماما مما يحدث في برلمانات الدول المتخلفة، حيث تصوت الجماهير لصالح أشخاص دون أي اعتبار للمؤهلات والكفاءة العلمية، بل في الكثير من الأحيان لا تفقه الجماهير حتى المثقفين منهم برامج ولا توجهات تلك الأحزاب والشخصيات، ولهذا يكون البرلمان ضعيفا جدا أمام قوة السلطة التنفيذية)، وبالتالي فالشورى الإسلامية هي نظام راقي ومتطور ودقيق وتكنوقراطي متخصص بحكم أنّ طريقة الاختيار لا تكون إلاّ من ذوي الاختصاص الذين يمكنهم التمييز بين الخطأ والصواب طبعا دون أي اعتبار للانتماءات الحزبية.

خامسا: الميكانيزمات السياسية لترسيخ القيم في الدولة والمجتمع وكصورة للمجتمع الدولي

في بداية الأمر لابد أن نعلم بأنّ الهدف الأسمى والأكبر من تدريس علم السياسة في دول العالم وفي الجامعات بالتحديد هو محاولة فهم الظاهرة السياسية فهما دقيقا، هذه الظاهرة التي لا يمكن فهمها إلاّ في إطار دراسة أهم التفاعلات الإنسانية والاجتماعية في حياة الفرد والمجتمع، وهو ما تقوم به الدولة من خلال وظيفية الإدارة العامة للمجتمع وكشف اللثام عن تأثيرات تلك التفاعلات إيجابا أو سلبا ومحاولة إيجاد الحلول في الحالة السلبية. (عبد النور، 2007، ص 23). الى درجة أن أصبح علم السياسة علما هندسيا كونها في علم السياسة تحاول النظرية الهندسية أن تجد حلولا للمشاكل السياسية بطريقة أشبه ما يكون بطريقة المهندس المدني حينما يبني جسرا أو يشق طريقا، ولهذا يقال الهندسة السياسية وهي قائمة على التنبؤ العلمي بما ستؤول إليه الظواهر السياسية. (الكيالي، د س ن، ص 589).

وسواء كان هذا الموضوع عند العرب المسلمين أو عند الغرب فإنّ للسياسة ولعلم السياسة بالتحديد دورا بارزا في ترسيخ تلك القيم في المجتمع والأسرة والفرد على حد السواء، و من هذا المنطلق سوف نقوم بصياغة مجموعة من القيّم التي تسعى السياسة الى ترسيخها في الفرد والمجتمع والنظام ككل وفق مجموعة من العناصر كالآتي:

. حسب ما ورد في مواثيق وبروتوكولات منظمة اليونسكو الأممية، وكذا الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ففي سنة 1955 جاء في أحد أهم بنود هذه الجمعية أنّ الهدف الأساسي من تدريس علم السياسة في الجامعة الأمريكية هو تربية المواطن الصالح سياسيا، بمعنى المواطن

الذي يفهم ويتقن الواقع السياسي لمجتمعه، وحتى بالنسبة للعالم المحيط به وبما يمكنه من اكتساب القدرة على التأثير في ذلك الواقع كما هو مطلوب والتعامل معه من منطلق سليم وإيجابي.(زياني، 1999 . 2000).

. أيضا يبرز الدور الأساسي لعلم السياسة في آلية تغيير المجتمعات وتقدمها لأنه لا يمكن تجسيد أي تغير اجتماعي دون الاهتمام بمصطلحات الدولة والسلطة والشعب معا، كما أنّ كل هذه المسائل داخلة في إطار موضوعات علم السياسة، الذي له دور في تغيير المجتمع وتحقيق تقدمه، ومن دون توسع في هذه المسألة سوف نسوق مجموعة من الأدوار أو الوظائف التي يقوم بها علم السياسة في ما يلي، وهي كما لخصها الدكتور بلرنب منصور رحمه الله (بروفيسور بجامعة الجزائر 3).

. تسعى السياسة المتبعة في أي بلاد ومن طرف أي نظام الى نشر مجموعة من القيّم ، تلك القيم قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية، كما قد تكون إنسانية أو مصلحية خاصة و ضيقة؛ على سبيل المثال لمصلحة أطراف في السلطة، أو من خارج السلطة، لصالح رجال أعمال أو لجماعات ضاغطة من داخل البلاد أو من خارجها، ما يهم أن تكون تلك القيّم مساعدة على تحقيق تلك الأهداف المرسومة من طرف واضعيها، ومن القيّم التي تسعى الدولة لنشرها، حب الوطن، الأمانة النزاهة، القناعة، الوفاء، والالتزام، المحافظة على المال العام، طاعة قوانين الدولة، احترام ولي الأمر...الخ ، طبعا هذه القيم الإنسانية العظيمة التي انتشرت وسادت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وفي عهد خلفائه الراشدين وبأعلى قيم الأخلاق والإنسانية والعالمية لدرجة أن صار المسلم في كنف هذه الدولة لا يخشى على نفسه شيئا، إلاّ من الذئب على غنمه. (خالد، 2004، ص 363 . 370).

يرى علماء الاجتماع والعمران البشري بأنه يستحيل إيجاد مجتمع متحضر ومنظم بدون معرفة ودراية بعلم الاجتماع السياسي ودراسته الدراسة المستفيضة وهو المتمثل في دراسة علم الدولة والسلطة وكيفية تنظيم الشعب (الرعية) لأنه حتى بالنسبة للمجتمعات البدائية في أدغال أفريقيا فإنها لا تعيش هكذا هملا، وإنما هناك قيادة سياسية وروحية توجهها نحو أهداف محددة وتعمل على حل وفض النزاعات المحتملة بين الأشخاص والجماعات المختلفة.

لقد دعا ميكيافلي في كتابه الأمير أن يتمتع الأمير بمجموعة من القيم والتي وإن كانت ظاهريا تظهر بأنها سلبية وغير إنسانية إلاّ أنها في نهاية المطاف تساهم في تحقيق هدف أسمى

وهو حماية الدولة وحفظ النفس البشرية وإن قامت أساسا على إزهاق جزء كبير من تلك النفوس، ولهذا فعلى الأمير أن لا يجيد ولا يستهدف شيئا غير دراسة الحرب وفنونها، لأنّ الحرب هي الفن الوحيد الذي يحتاج إليه كل من يتولى قيادة ما، والتاريخ يبين كما يرى ميكيافلي أنّ الأمراء الذين يفكرون بالترف والرخاء كيف يفقدون إمارتهم وأنّ الذين يفكرون بالسلاح هم من يحافظون على إماراتهم، فالسبب الرئيسي وراء ضياع الدول وانهيارها هو قلة الحيلة والدهاء في فنون الحرب، ولهذا يشاع عن ميكيافلي فكرة أن يكون الحاكم أو الأمير كالأسد في القوة وكالثعلب في الدهاء، لكن على الرغم من هذا المبدأ الشيطاني الذي روج له ميكيافلي (الغاية تبرر الوسيلة)، إلاّ أنه دعا الى توفير الأمن والاستقرار للرعية انطلاقا من فرض قوة الحاكم.(ميكيافلي، 2009، ص ص 281 . 282).

والحقيقة أنّ ابن خلدون قد سبق ميكيافلي في هذه الفكرة عن بداية انهيار الدولة نتيجة جنوح قيادة الجند وخلود الأمراء الى الراحة والدعة والسكون، من خلال طلب المال واللباس والفرش فيألفون ذلك ويورثونه من بعدهم من الأجيال، فتنشأ بعدهم أجيال لم تشهد تلك الحروب و لا عاشت تلك القساوة التي عاشها أجدادهم فتهرم الدولة وتضعف ثم يكون مآلها السقوط، وهو طبعا ما وضحه المؤلف في مقدمته الشهيرة خاصة بين الفصلين الحادي عشر و الثالث عشر. (ابن خلدون، 2004، ص ص 181 . 182).

. من وظائف السياسة كذلك ترسيخ قيمة العدل والأمانة والإدراك بأنه لن تقوم للدولة قائمة ولا للعمران البشري أي ركيزة إلاّ بوجود نظام عادل يؤمن بقيم الأمن والأمان والعدل والمساواة بين الرعية في الأمور المطلوبة، وبالتالي فالعدل صفة ملازمة لقوة الدولة واستقرارها، وإنه لا يرى شيئا أصلح للاستقرار من العدل.

ولهذا فمسألة التدبير والتنظيم والإدارة الحكيمة والرشيدة للشؤون العامة سواء للدولة أو للرعية، إنما هي في الأساس انطلاقا من حراسة وتقوية ودعم القيّم المجتمعية التي كانت في الأسلاف والتي تتعارف عليها المجتمعات الإنسانية حاليا طبعا دون أن تخل بالمعتقدات الدينية والسياسة العامة للدولة، ولهذا فالقيّم بصفة عامة لا تترسخ إلاّ عبر ممارسة السياسة الرشيدة من المسؤولين والتي يشترط أن تكون مبنية على القيّم الدينية السليمة والصحيحة، لأنّ القيم الخاطئة وغير السوية غالبا ما تكون مؤذنة بالخراب والانحطاط الذي يسرع لهدم الدولة إسراع النار للهشيم، ولنا في الدولة العباسية خير وأحسن مثال، حينما بدأت في تمجيد قيم زرياب وأشعار أبي نواس على حساب تعاليم الشرع الإسلامي، كيف ضاع الملك الى غير رجعة، ونهاية

دولة بني العباس مع آخر خلفائها المستعصم الذي قتله هولاكو . (الخضري بك، 2005، ص ص 426. 427).

لقد صارت السياسة عند المتخلفين والمتأخرين من العامة والخاصة تعتبر فنا للخداع والمكر ، بل و عندما تذكر السياسة عند أحد منهم يفهم ويقتبس منها مباشرة عبارات الشر والخداع، ولكن الحقيقة الأكيدة التي قُلب معناها في زمن غير زمانها أن العلوم السياسية التي نقصدها هي العلوم التربوية والإصلاحية لبناء الدولة والمحافظة عليها وتحقيق تقدمها وازدهارها، فهي العلوم التي تنشر القيّم السامية المجدة لقوة الدولة، ولهذا فإنّ تنشئة الأفراد تنشئة سليمة وصالحة سوف تجعل من أفراد المجتمع يشعرون داخليا بروح المواطنة في بلدهم، وهذا ما يحفزهم على المساهمة الفعالة في بناء مجتمعهم ووطنهم وأسرهم، ولنا في المجتمعات العالمية التي نبذت هذا الاختلاف أحسن مثال، فماليزيا رغم تعدد أعراقها ومعتقداتها لغاتها... الخ ، إلاّ أن درجة وعي مواطنيها تكاد تكون معجزة بأتم معنى الكلمة.

. كذلك إنّ السياسة أو بالأحرى علم السياسة يساهم بشكل فعال في إعداد وتدريب كافة القيادات والإطارات والكوادر لتولي المسؤوليات العامة في الدولة، طبعا على حساب المصالح الضيّقة سواء الحزبية أو السياسية أو الإدارية أو حتى الدبلوماسية وذلك لا يكون طبعا إلا بالتشبع من قيم نبذ الذاتية والحزبية والعصبية أو العروشية والتي تنذر بتخلف كبير، ولنا في صعود الشاب إمانويل ماكرون الى رئاسة الجمهورية الفرنسية وعمره أقل من 40 سنة، لكنهم بمنظور الخبرة هو شيخ سياسي عكس الساسة في دول العالم الثالث لا يقاسون بالعلم والتمكن في هذا الفن، وإنما الأساس هو ميلان شعر الرأس إلى البياض، والأفضل أن يكون خاليا من السواد.

يقال في علم السياسة وكذلك في علم الإدارة بأنّ وراء كل قرار رشيد، نخبة من المستشارين المتشبعين بالقيم الصحيحة السليمة، ولذلك غالبا ما تجد الأئمة على المنابر الإسلامية يدعون لولاة الأمور بالعبارة: اللهم ارزق ولاة أمورنا البطانة الصالحة التي تعينهم على الحق، وتردهم عن الباطل، وهؤلاء المستشارين سوف يكون لهم الفضل في نشر وترسيخ منظومة القيّم وبذلك يساهمون في قوة الدولة وازدهارها.

تساهم السياسة كذلك في ترسيخ القيم عن طريق وجود أو إيجاد آليات وميكانيزمات وقنوات إعلامية وتكنولوجية كالتلفزيون الانترنت الإذاعة الصحف المسجد المدرسة المجتمع الأسرة،

...الخ لتحقيق هذه الإستراتيجية التي ترسمها الدولة، كما يجب أن تكون هناك إرادة سياسية حقيقية وقوية لتحقيق هذا المسعى، بالإضافة الى وجود قوات قانونية وضبطية لتوطيد وإنجاح هذه القيّم ميدانيا، كجهاز العدالة والشرطة، ولهذا فبدون سياسة عادلة وصحيحة وبناءة لا يمكن أن تترسخ هذه القيّم في المجتمع، وكيف للقاضي أن يحكم بين الناس وهو يرى أنّ الشرطي لا ينفذ أحكامه في سجن المجرمين، فبهذه القيم فقط تتوطد الثقة بين مختلف أجهزة الدولة، كثقة المواطن والشرطي في عدالة القاضي، وكذلك ثقة القاضي في تنفيذ الشرطي واعتراف المواطن بكل قرارات القاضي العادلة.

الإنسان من دون قيم كما قال عنه الفلاسفة اليونانيون الأوائل حيوان ناطق ولن يرتقي الى رتبة الإنسان طالما لم تلتصق به هذه الأخلاق والقيّم والضوابط، والتي من خلالها سوف يمكن تميزه عن سائر المخلوقات، لأنه لا فرق بين الحيوان والإنسان إذا غابت هذه الضوابط التي تسمو به الى عالم روحي سامي من الأخلاق.

أيضا من مهام ووظائف علم السياسة على المستوى العالمي تكريس العديد من القيم العالمية المتفق عليها أو المتقاربة بين المجتمعات البشرية، ولهذا لابد أن تسعى العلاقات الدولية الى تحديدأهم الاختلافات ومحاولة إيجاد التوافق الى الحد الأدنى بين الشعوب والأمم، هذا الاتجاه والمسعى مثله ومازال يمثله أنصار المدرسة الرواقية ومن جاء بعدهم من الفلاسفة العالميين الذين مجدوا الإنسانية ودعوا الى فكرة الأخوة العالمية، ومن أشهر هؤلاء الفلاسفة الرومان بالتحديد شيشرونوسينيكاوبوليب، حيث تحدثوا عن فكرة إيجاد مجتمع عالمي ذي حكومة عالمية واحدة تتساوى فيها القيّم وتتوحد فيها الغايات وهو ما أرادوا أن يجسدوه من خلال الإمبراطورية الرومانية أيام مجدها لكن الفكرة لم تنجح وبقيت مجرد نظرية غير محققة.(بوللوى، 2008، ص ص 112 . 125).

ولكن رغم مثالية هذه الأفكار وقيّمها السامية إلاّ أنها لا ترقى إلى أبسط جزء من تعاليم الدين الإسلامي، هذه التعاليم التي أكد فيها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أنها الطريق الصحيح والعروة الوثقى التي لا يتوه صاحبها ولا يظِل ما دام متمسكا بالعروة الوثقى (الإسلام)، ولذلك قال عمر ابن الخطاب رضي الله عنه " نحن قوم أعزنا الله بالإسلام فإن ابتغينا العزة في غيره أذلنا الله "

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة لن نجد أحسن مما قاله العلامة الجهبذ عبد الرحمان ابن خلدون في مقدمته الخالدة، أنه ليس الغاية في بلوغ القمة ولكن الغاية في الحفاظ على تلك القمة، ولا تتم هذه العملية ولا يتوصل الى هذه المرحلة إلاّ بوجود قيّم سامية وأخلاق عالية سائدة ومنتشرة في الدولة والمجتمع، يرعاها الكبير قبل الصغير ويدعمها العامي قبل الحاكم والأمير، إنها قيّم الإسلام العالمية قيّم الدين الحنيف، قيّم الإنسانية وهو ما أكده تأكيدا لا يقبل الشك وبالبرهان الدامغ أنّ العرب دون إسلام هم اقرب الى أخلاق الوحوش وان العرب لا تقوم لهم قائمة ولا تستقيم لهم سياسة ولا ملل ولا ولاية إلا تحت دين أو عصبية دينية وهذه العصبية التي قامت في صدر الإسلام قامت حقيقة على قيّم العدل والسلام والتسامح التي جاء بها الدين الحنيف والتي دعت إليها الديانات السابقة قبل التحريف. (ابن خلدون، 2004، ص 164). وقد روي عن مالك وغيره أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " **بُعثت لأتمم حُسن الأخلاق** ". (مالك، 2005، ص 601).

إنّ الأمر الذي جعل الحضارة الإسلامية تعيش لأكثر من ستة 6 قرون، متربعة بذلك على عرش العلاقات الدولية، فكانت بحق بمثابة الإمبراطورية التي لا تغيب الشمس عنها، هذه الإمبراطورية التي امتدت من المحيط الأطلسي وجنوب أوربا (الأندلس، اسبانيا والبرتغال اليوم) غربا إلى غاية تخوم الهند والصين شرقا، يقال أنّ أحد الخلفاء الراشدين كان حينما ينظر إلى السحابة في السماء، يخاطبها فيقول لها أمطري حيث شئتِ، فسوف يأتيني خراجك، وقد فسر العلماء سر هذا العمر المديد الذي عاشته الدولة الإسلامية إلى قوة تعاليم وقيّم الإسلام العالمية، وبمجرد أن بدأت تلك القيّم والتعاليم بالتلاشي والزوال في معاملات المسلمين بدأت الدولة الإسلامية تميل إلى منحى الانحطاط والضعف وهو ما تجسد في سقوط الدولة العباسية وهو نفس ما حدث بالنسبة للخلافة العثمانية فيما بعد، بل ولكل الحضارات السابقة واللاحقة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو ما أصبح قانونا تخشاه كل الأمم والحضارات ولهذا تسعى جاهدة للابقاء على تفوقها المستدام لضمان استمرارية حضاراتها.

هوامش الدراسة:

. ابن أنس مالك، **الموطأ**، القاهرة: دار الفجر للتراث، 2005.

. ابن خلدون عبد الرحمان، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، ط1، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004.

. الجامي محمد أمان بن علي، **حقيقة الديمقراطية**، ط1، المدينة المنورة: دار ابن رجب للطبع والنشر والتوزيع،1414 هـ، 1993.

. الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، ج 6، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

. الحافظ ابن كثير، **قصص الأنبياء**، ط1، ج1، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

. الحافظ ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ط1، المجلد الأول، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

. الحافظ ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ط1، المجلد الثاني، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

. الفيروزآبادي مجد الدين محمد بن يعقوب ، **القاموس المحيط**، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

. الهواري صلاح الدين، **المعجم الوسيط عربي . عربي**، بيروت: دار الهلال للطباعة والنشر، د س ن.

. بوللوى ياسين فوزي، **محاضرات في الفكر السياسي**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2008.

. بومعيزة السعيد، أثر وسائل الإعلام على القيّم والسلوكيات لدى الشباب . دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005 . 2006.

. بن نبي مالك، **بين الرشاد والتيه**،ط2، الجزائر: دار الوعي للنشر والتوزيع، 2012.

. بن لرنب منصور، " أي مستقبل لعلم السياسة في العالم الإسلامي العربي " **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**"

. حسين عدنان السيد، **تطور الفكر السياسي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 2009.

. خالد محمد خالد، **خلفاء الرسول**، ط4، بيروت: دار الكتب العلمية، 2004

. الخضري بك الشيخ محمد، **الدولة العباسية**، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية، بيروت: دار الكتاب العربي، 2005.

. ريحان محمد عطية محمد، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، **رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد**، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

. زياني صالح، محاضرات في مدخل لعلم السياسة ، **محاضرات غير منشورة**، ألقيت على طلبة السنة الأولى ليسانس فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 1999، 2000.

. شوفالييه جان جاك، **تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة الى الدولة القومية**، ط 5، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.

. فرج أنور محمد، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

. عبد الكافي اسماعيل عبد الفتاح، **معجم مصطلحات عصر العولمة**، الموقع الالكتروني ، كتب عربية.

. عبد النور ناجي ، **المدخل الى علم السياسة**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

. ميكيافلي نيقولو، **الأمير**، تقديم وتعريب خليل حنا تادرس، 2009، موقع كتب عربية الالكتروني.

مراجع بالأجنبية:

Larousse, 2 édition, France: Maury-Euro livre, Manchecourt, Mai - Dictionnaire .2001.p 236.